مرصد العمل الحكومي
Observatoire du Travail Gouvernemental
OTRAGO

مركز الحياة
لتنمية المجتمع المدني

تقرير حول صناديق التقاعد

في المغرب

الواقع والتحديات

تمهيد :

تعيش منظومة التقاعد في المغرب ، على وقع عدد من التحديات و المخاطر ، المرتبطة بالأساس باستدامة احتياطاتها ، و بقدرتها على الاستمرار في لعب ادوارها الاقتصادية و الاجتماعية ، في ظل ازمة بنوية تضرب بنياتها و طرق تدبيرها و افاقها المستقبلية ، في غياب اصلاح شامل و متناسق يستحضر وضعها المتأزم ، و يحقق التوازن ما بين مختلف المساهمين في تطوير منظومتها المالية المعطوبة .

من المؤكد ان الوعي بخطورة وضعية منظومة التقاعد ، بات حاضرا لدى مختلف الفاعلين و المتدخلين و في مقدمتهم الحكومة ، التي باشرت عدة اصلاحات في هذا الشأن ، بهدف الحد من تدهور الوضعية المالية لهذه المنظومة ، و محاولة ارساء دعائم اصلاح بنيوي يعيد التوازن لصناديقها المتعددة .

شكلت الحكومة منذ سنة 2013 لجنة وطنية مكلفة بإصلاح انظمة التقاعد ، عملت على وضع خارطة طريق لإصلاح هذه المنظومة ، تجلت ابرز توصياتها في :

- **خلق نظام تقاعد بقطبين عمومي و خاص ;**
- **تنزيل اصلاح مقياسي لنظام المعاشات المدنية يمكن من تأجيل افق استدامة النظام من 2022الى 2028;**
- **احداث نظام معاشات لغير الاجراء .**

و عملت الحكومة منذ سنة 2016 على تنزيل توصيات اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح انظمة التقاعد من خلال اصلاح مقياسي ، هم بالأساس :

- **الرفع التدريجي لسنة التقاعد الى 63 سنة;**
- **رفع نسبة المساهمة من 20 في المئة الى 28 في المئة;**
- **تحديد المعاش على اساس 2 في المئة بدل 2.5 في المئة;**
- **تصفية المعاشات الى متوسط الراتب خلال الثمان سنوات الاخيرة من الخدمة الفعلية.**

كما قامت الحكومة بالمصادقة سنة 2017 على القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لغير الاجراء ، دخل حيز التنفيذ سنة 2020 ، بالإضافة الى بداية تنفيذ الاصلاح المقياسي على نظام منح رواتب التقاعد .

و اذا كانت هذه الاجراءات و التدابير الحكومية تحمل صفة الضرورة ، و خاصة الاصلاح المقياسي الذي باشرته الحكومة قد مكن من تأجيل افق استدامة نظام المعاشات المدنية الى غاية سنة 2028 ، و من ضمان توازن الحقوق المكتسبة منذ مباشرته في سنة 2016 . حيث ضل الدين الضمني يهم بالأساس الحقوق المكتسبة في الماضي ، الا انها تظل جزئية و لم تستطع تقديم حل شامل و دائم للازمة البنيوية لأنظمة التقاعد .

في ظل هذه الوضعية المتأزمة و الضاغطة ، تبنت حكومة السيد عزيز اخنوش نهجا اصلاحيا جديدا مبني على اشراك مختلف الفرقاء في هذا الملف، انطلاقا من التزامات واضحة نابعة من الحوار الاجتماعي الذي اعادت عجلته الى الدوران سنة 2022 ، من خلال اتفاق 30 ابريل 2022 ، الذي انبثقت عنه لجنة لإصلاح انظمة التقاعد باشراك النقابات و ممثلي المنظمات و الجمعيات المهنية، وفق منهجية واضحة و اجندة زمنية مضبوطة ، تبتدئ من اكتوبر 2022 بتحيين التشخيص و الوضعية الحالية لأنظمة التقاعد ، و تنتهي في شهر ماي 2023 باعتماد سيناريوهات الاصلاح و الشروع في تنفيذه.

سيعمل هذا التقرير على رصد مختلف الخطوات و الإجراءات الحكومية المتعلقة بإصلاح انظمة التقاعد، و ابداء الملاحظات المتعلقة بمدى قدرتها على تقديم الحلول المناسبة المتوافقة مع طموحات مختلف الفرقاء، مع تقديم عدة توصيات، يهدف من خلالها مرصد العمل الحكومي المساهمة الجادة و الموضوعية في النقاش العمومي في هذا الشأن .

الفهرس

لمحة موجزة عن وضعية منظومة التقاعد بالمغرب 5

سيناريو الإصلاح المقترح 6

ملاحظات مرصد العمل الحكومي حول منظومة اصلاح التقاعد 7

توصيات مرصد العمل الحكومي بشان اصلاح التقاعد 9

1. لمحة موجزة عن وضعية منظومة التقاعد في المغرب

	الصندوق المغربي للتقاعد	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
قيمة العجز	7,8 مليار درهم	3,3 مليار درهم	375 مليون درهم
تاريخ ظهور اول عجز تقني	2014	2004	2022
مبالغ الاحتياطات	68 مليار درهم	135 مليار درهم	61 مليار درهم
أمد الاستدامة	2028	2052	2038

الصندوق المغربي للتقاعد :

رغم ان هذا الصندوق يعيش حالة من التوازن بالنسبة للحقوق المكتسبة بعد الإصلاح المقياسي، الا انه سيستنفذ احتياطاته بحلول سنة 2028، و ذلك راجع بالأساس الى حجم الدين الضمني الحالي المرتبط بالحقوق المكتسبة في الماضي، حيث سيحتاج هذا الصندوق 14 مليار درهم على أساس سنوي لمواصلة الوفاء بالتزاماته.

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد :

رغم العجز التقني الذي يعاني منه هذا الصندوق والمقدر بحوالي 3,3 مليار درهم، الا ان امد استدامته يظل طويلا حيث سيصل الى غاية 2052، و ذلك راجع بالأساس الى المستوى المهم من احتياطاته (135 مليار درهم) ، و التي تمكنه عوائدها المالية المهمة من تجاوز العجز .

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي :

يظل العجز التقني لهذا الصندوق ضئيلا بالمقارنة مع احتياطاته (375 مليون درهم) ، حيث من المرتقب ان يصل امد استدامته الى غاية 2038 ، مع العلم ان منظومة هذا الصندوق تسمح بإدراج هوامش مهمة للإصلاح المقياسي خاصة بالرفع من نسبة المساهمة(11,89 في المئة) و سن التقاعد المحصور حاليا في 60 سنة .

2. سيناريو الإصلاح المقترح:

تؤكد الدراسة التي انجزتها الحكومة حول سيناريو اصلاح أنظمة التقاعد على ما يلي:

الهيكلة:

تضمنت الهيكلة المقترحة من خلال الدراسة التي قدمتها الحكومة خلال جلسات الحوار الاجتماعي مجموعة من المتغيرات الرئيسية على بنية و منظومة صناديق التقاعد ، ابرزها اعتماد سقف موحد للنظام الأساسي يساوي مرتين الحد الأدنى للأجور بكل من القطب العمومي والقطب الخاص، فضلا عن اعتماد معاش تكميلي إجباري وآخر إضافي للقادرين عليه، وإلغاء النسبة المئوية وتعويضها بالنقط، فضلا عن إلغاء اعتماد أجر السنوات الثماني الأخيرة كقاعدة لاحتساب المعاش، واحتساب المعاش على أساس طول مدة العمل.

الإجراءات:

- اعتماد سقف موحد للنظام الأساسي يساوي مرتين الحد الأدنى للأجور بكل من القطب العمومي والقطب الخاص لتسهيل المرور مستقبلا الى نظام موحد ;
- تقليص نسب الاستبدال لأصحاب الأجور المرتفعة في القطاع العمومي ;
- تجميد الحقوق المكتسبة في الأنظمة الحالية وعدم إعادة تقييم المعاشات على مدى 10 سنوات القادمة ;
- رفع سن التقاعد الى 65 سنة بما في ذلك القطاع الخاص ;
- رفع نسب الاشتراكات بما في ذلك القطاع الخاص ;

3. ملاحظات مرصد العمل الحكومي حول سيناريو اصلاح أنظمة التقاعد

1. إيجابية المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، من خلال جعلها ضمن اجندة الحوار الاجتماعي وتضمينها في اتفاق 30 ابريل 2022، واشراك الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في اتخاذ القرار;
2. إيجابية التحديد الزمني المتبع لإصلاح أنظمة التقاعد بما تقتضيه استعجالية إيجاد الحل الشامل للملف ;
3. إيجابية التصور القاضي بإحداث قطبين لأنظمة التقاعد قطب عمومي وقطب خاص، مع توحيد أنظمة احتساب التعويض في افق الدمج النهائي للنظامين ;
4. التستر غير المبرر للحكومة على نتائج الدراسة الاكتوارية المنجزة من طرف مكتب الدراسات حول اصلاح أنظمة التقاعد، والدفع بإلزام الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين بالحفاظ على سرية المقترحات، في تعارض تام مع طبيعة الملف المجتمعية ;
5. ضعف النظام الاساسي المعتمد لاحتساب عتبة تعويضات التقاعد والاقتراح غير المفهوم بشأن التقاعد التكميلي واجباريته بالنسبة لبعض الفئات والجهة المكلفة بإدارته والاشراف عليه;
6. التجاوز غير المبرر للتحليل المقدم من طرف الحكومة للمسببات الحقيقية للازمة ومن بينها الامتناع الطويل للدولة عن تأدية مستحقاتها للصناديق التقاعد ما تسبب في عجز بنيوي في احتياطاتها وسرع بعجزها التقني ;
7. التجاوز غير المبرر لإشكالية الديون المستحقة لنظام المعاشات العسكرية والمقدرة ب 7ملايير درهم لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد ;
8. عدم تضمين المقترحات المقدمة من طرف الحكومة لأي رؤية فيما يتعلق بتحسين مردودية الاستثمارات الخاصة باحتياطات صناديق التقاعد وتحسين فعاليتها وتقييم أوجه اعتمادها وتوظيفها ;
9. التنصل من المسؤولية و التجاوز غير المبرر للتدبير الكارثي لصناديق التقاعد و الهدر الكبير الذي عرفته ماليتها و احتياطاتها رغم صدور عدة تقارير في هذا الشأن (تقرير لجنة تقصي

الحقائق بمجلس المستشارين و تقرير المجلس الأعلى للحسابات في شان نظام المعاشات المدنية) ;

10. اعتماد الحكومة على مقاربة إصلاحية ذات اتجاه واحد بإجراءات ثلاثية (رفع سن التقاعد ، خفض تعويضات التقاعد ، الرفع من قيمة الاشتراكات) تقع مسؤولية و اثر تنفيذها بشكل كلي على الاجراء ، دون تحمل الدولة لمسؤوليتها فيما يتعلق بالاختلالات البنيوية التي تسببت فيها طيلة عقود من الزمن ;
11. غياب أي بعد تواصلي لدى الحكومة فيما يتعلق بإصلاح صناديق التقاعد ، و حصر النقاش داخل جلسات الحوار الاجتماعي ، في تغييب غير مبرر للنقاش المجتمعي بخصوص هذا الملف الاستراتيجي و المصيري لفئات واسعة من المجتمع المغربي .

4. توصيات مرصد العمل الحكومي

1. ضرورة تحمل الدولة لمسؤوليتها عن عدم تسديدها لأقساطها عن الفترة الممتدة من 1959 إلى 1997 وما خلفه من هدر اثر على مردوديتها بما بقدر بأكثر من 25 مليار درهم؛
2. ضرورة اعتماد اصلاح تدريجي وفق أجندة إصلاح متوسطة المدى لا تقل عن 10 سنوات من أجل تنزيل إصلاح شامل و مستدام؛
3. إعادة النظر في القوانين المنظمة لتدبير احتياطات صناديق التقاعد بما يزيد من مردودية استثماراتها بما لا تقل عن 8 او 9% سنويا ، و يحسن من مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني؛
4. حذف استثناء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تدبير امواله الاحتياطية، بما يمكنه من الرفع من مردوديتها ويعالج إشكالية العجز و يزيد من امد استدامة احتياطاته ؛
5. ضرورة اعتماد توجهات إصلاحية شاملة ومتزامنة لكل من أنظمة التقاعد، صندوق المقاصة وكذلك النظام الضريبي، خصوصا المتعلق بالضريبة على الدخل بالنسبة للأجراء والموظفين، وكذلك، تحسين التعريفة الوطنية المرجعية، بما يضمن عدم تأثير الإصلاح على القدرة الشرائية للمتقاعدين ؛
6. ضرورة إعفاء الأجراء والموظفين الذين يفوق سنهم 55 سنة من كل آثر لإصلاح مرتقب، مع تغليب الكفة نحو الفئات العمرية الشابة؛
7. ضرورة وضع حد أدنى لمعاش التقاعد لا يقل عن 1800 درهم للحفاظ على القدرة الشرائية على الطبقة الشغيلة من ذوي الدخل المحدود؛
8. ضرورة الرفع النسبي من سقف النظام الأساسي لاحتساب التعويض عن التقاعد المقترح، بما يتوافق والقدرة الاجرية للأجراء ؛
9. ضرورة العمل على توفير جسور الانتقال بين أنظمة التقاعد العام والخاص من أجل تسهيل حركية السكان النشيطين داخل سوق الشغل من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو في الاتجاه المعاكس؛
10. العمل على تقليص هدر زمن تنزيل الإصلاح في أفق 2024 على أبعد تقدير؛
11. العمل على تنزيل نص تشريعي، قانون إطار يوضح خارطة الطريق لإصلاح أنظمة التقاعد، يأخذ طابع الإلزامية للجميع، أفراد ومقاولات وقطاعات حكومية وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية و مهن حرة...
12. العمل على سن إجراء ضريبي تضامني، يخصص لتمويل ورش الحماية الاجتماعية بشكل عامل و أنظمة التقاعد بشكل خاص.

مرصد العمل الحكومي
Observatoire du Travail Gouvernemental
OTRAGO

مركز الحياة
لتنمية المجتمع المدني

تقرير حول صناديق التقاعد
في المغرب
الواقع والتحديات

www.hayatcenter.ma
06 54 05 50 33 / 06 61 46 20 83
contact@hayatcenter.ma